

التشريع فوق الدستوري

يتضمن التشريع فوق الدستوري تلك القوانين والمبادئ التي يشتمل عليها الدستور، ويستطيع ذلك التشريع تجاوز أحكام الدستور وبعض القوانين الأخرى العادية. والكلمة "supra" تعني باللاتينية "فوق"، وتستخدم عادة للإشارة إلى معنى "الخروج عن الإطار"، أو "تجاوز الحدود".

ويكتسب مثل هذا النوع من التشريع ميزته الفريدة من كونه أداة دستورية يمكن استخدامها لتجاوز الدستور نفسه. وثمة نوعان رئيسيان للتشريع فوق الدستوري، هما:

ميثاق الحقوق:

وهو يمثل مجموعة المبادئ التي تبرز الحقوق الأساسية للشعب والقيم الرئيسية التي تؤمن بها دولة من الدول.

حالة الطوارئ:

وهي الإعلان الذي يتم بمقتضاه تعليق ممارسة الحقوق السياسية والمدنية لمدة من الزمن أثناء وقوع كارثة طبيعية، أو حرب، أو اضطراب مدني.

ما هو ميثاق الحقوق؟

إنه اتفاق قانوني طرفاه هما الدولة والشعب، وتتضمن بنوده الحقوق والحريات الأساسية التي يتعين على الحكومة توفير الحماية لها. وغالبًا ما يتألف ميثاق الحقوق من قائمة تحمل كافة الحقوق المكفولة لجميع البشر، بغض النظر عن الجنس، أو النوع، أو العرق، أو الطبقة الاجتماعية، أو الآراء السياسية أو الدينية التي ينتمون إليها. ويفرض هذا الميثاق قيودا على سلطة الحكومة وعلى الرقابة التي تمارسها سلطات الدولة على حياة المواطنين، كما يوجد نوعًا من الالتزام ذي صبغة رسمية من جانب الحكومة لرعاية حقوق مواطنيها وحررياتهم. وتجدر الإشارة إلى أن الدول التي يتضمن دستورها ميثاقًا للحقوق تحثي به لكونه تأكيدًا على التزامها بحماية الحرية والمساواة والكرامة الإنسانية. ويعتبر ميثاق الحقوق جزءًا أصيلًا من عملية التحول الديمقراطي، لاسيما وأنه يؤسس إطارًا قانونيًا جديدًا يساهم في إعادة بناء الثقة في المنظومة القانونية للدولة ويساهم كذلك في توحيد المواطنين.



ما السبب وراء أهمية ميثاق الحقوق؟

لطالما حفل التاريخ بنماذج لحكومات حظيت بشعبية طاغية ومارست بكل وحشية انتهاكات لحقوق الإنسان، مبررة ذلك بأنها تحظى بتأييد السواد الأعظم من الشعب. لهذا السبب، ومن أجل حماية حقوق الأقليات مما وصفه الفيلسوفان جون ستيوارت مل وأليكسيس دي توكفيل بـ"استبداد الأغلبية"، تطور مفهوم الديمقراطية ليُكوّن "مبنيًا على الحقوق"، مفترضًا بذلك أن المواطنين كافة متساوون في الحقوق. ونتيجة لذلك التطور، فإن ميثاق الحقوق في حقيقة الأمر يهدف إلى وضع منظومة لا تسمح لأية حكومة، شعبية كانت أو مستبدة، أن تسلب المواطنين أو الجماعات شيئًا من حقوقهم.

من أين نشأت فكرة ميثاق الحقوق؟



في واقع الأمر، هناك ميثاقان أساسيتان للحقوق مهدتا الطريق لظهور موائيق أخرى إلى حيز الوجود. الميثاق الأول هو إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية (١٧٧٦)، والآخر هو إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عن الثورة الفرنسية (١٧٨٩) هاتان الوثيقتان، اللتان تعودان إلى القرن الثامن عشر، تعبران عن وجود إيمان راسخ بأن الله قد وهب كل البشر حقًا أصيلًا في الكرامة والحرية الإنسانية. ولذا، فإن الولايات المتحدة وفرنسا تقفان في طليعة الدول التي أصدرت موائيق حقوقية.

"يولد البشر ويظلون أحرارًا متساوين في الحقوق [...] والهدف من وراء كافة أشكال التجمع السياسي هو الحفاظ على حقوق الإنسان المطلقة والمكفولة له بالفطرة. هذه الحقوق تتضمن الحرية، والملكية، والأمن، والتصدي للقمع [...] وتمثل الحرية في القدرة على القيام بأي شيء بما لا يلحق الأذى بالغير." "إعلان حقوق الإنسان والمواطن (فرنسا)

"إننا نرى هذه الحقائق تتجسد بذاتها، بأن جميع البشر خلقوا متساوين، وأن خالقهم قد وهبهم حقوقًا لا يمكن التنازل عنها، من بينها الحق في الحياة، وفي الحرية، وفي السعي نحو السعادة." "إعلان الاستقلال الأمريكي"

هل يكتسب ميثاق الحقوق صفة الإنفاذ؟

على الرغم من أنه كثيرًا ما يحمل في طياته أحلامًا عريضة، ومبادئ وطموحات تسعى الشعوب نحو تحقيقها، فإن ميثاق الحقوق عادة ما يكتسب صفة الإنفاذ، وينتظر تنفيذه على أرض الواقع من خلال تمرير القوانين الملزمة المناظرة لها. ويتعين على الحكومة، فيما يتصل بقوانينها وسياساتها وإجراءاتها، أن تعمل وفقًا لميثاق الحقوق وتفي بمعاييرها. ولا يمكن تجاوز ميثاق الحقوق بكل بساطة، ولا يمكن تأجيل منح أي من الحقوق التي يشتمل عليها، اللهم إلا في نطاق ضيق لا يخرج عن ظروف محددة، كتطبيق حالة الطوارئ، التي يتم بموجبها تعليق بعض الحقوق لفترة زمنية محدودة ولضرورة واضحة. وهذا يُكوّن ثقافة أنه يجب تبرير هذه الأفعال وليس من قبيل ممارسة السلطة، حيث يتعين على الحكومات إقناع مواطنيها بأن تقييدها لحقوقهم يتم باسم الأمن القومي للدولة.

ما الحقوق التي يتضمنها ميثاق الحقوق؟

تكفل موائيق الحقوق بصورة عامة حماية الحقوق السياسية والمدنية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية (١٩٦٦). ويعكس ميثاق الحقوق طبيعة الدولة الصادر عنها والسياق الذي تعيش فيه. ففي الوقت الذي أدرجت جنوب إفريقيا في ميثاق حقوقها شقًا معنيًا بالحقوق الاقتصادية – الاجتماعية بعدما أسدل الستار على نظام الفصل العنصري، بادرت دول أخرى، من بينها الهند، إلى إدراج تلك النوعية من الحقوق باعتبارها أملا تسعى لتحقيقه على المدى البعيد، وليس لكونها حقوقًا قائمة.